مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

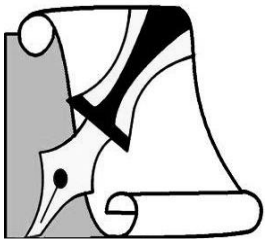

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

يعاني لبنان من أسوأ أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية منذ تأسيسه، يعود السبب الاول فيها إلى طبيعة نشأته وأسبابها ربطا بالنظام السياسي الطائفي الذي اختير له من قبل الدولة الأم التي أنشأته وهي فرنسا، ومن ثم تكريس ذلك بعد عقود عبر نظام الطائف الذي لم يطبق، ولكن برغم كل هذا قدم حلا مرحليا على طريق الخلاص من الحرب الاهلية.

فطوال التاريخ الماضي وبعد التجارب المريرة التي حصلت، اتضح أكثر فأكثر أنها أزمة حكم ونظام. وقد أدى التنازع الطائفي والمذهبي على المغانم إلى تعطيل الحياة السياسية لفترات طويلة كما هو حاصل اليوم.

لذا فهي أزمة حكم حصلت وستحدث مجددا نتيجة ما يراه الخبراء الدستوريون تأزم النظام. وهذا التأزم يعود حتى الى القرن الثامن عشر، وبعده في حقبة ما بعد الاستقلال الوطني في العام 1943 ثم مع إتفاق الطائف العام 1989 الذي جاء معدلا لصيغة الجمهورية الاولى بعد حرب مدمرة ودماء سالت لستة عشر عاما.

فقد أراد المؤسسون من الصيغة المبتكرة التي ليست فريدة في العالم وإن كانت نادرة جدا، إستثمار إيجابية التنوع في لبنان القائم على كيانات طوائفية ومذهبية تعكس تنوعا ثقافيا وحضاريا. لكن الحلم المشروع في إدارة التنوع الحاصل شيء، والواقع المعاش عبر عشرات السنين شيء آخر تماما، أدى الى تعثر التجربة .

وعلى مدار تاريخ الكيان، إنعكست التناقضات البنيوية تدخلات خارجية لم ترحم البلد، فتفجرت الاختلافات خلافات وتوترات وأحيانا حروبا أهلية كبرى وصغرى جاءت بإتفاق الطائف الذي اعتقد اللبنانيون أنه سيضع حدا لتناقضاتهم.

لكن الاتفاق لم يكن سوى هدنة على ما يبدو لوقف حمام الدم، من دون إجتراح حل للمعضلة الطائفية للنظام الذي، للأسف، ترسخت طائفيته ومذهبيته في شكل صارخ وليست الازمة الحكومية الحالية والرئاسية المقبلة في البلاد سوى نتيجة طبيعية لها.

والمؤلم في الأمر اليوم أن المسؤولين لم يتعظوا مما حدث في لبنان حتى هذه اللحظة. وما يحدث بين السياسيين ليس خلافا تحاصصيا فقط، فبين ثنايا الأزمة الحكومية ثمة صراع على النظام يعكس التغيرات الكبيرة التي حصلت في البلاد منذ التوصل إلى اتفاق الطائف قبل نحو 33 عاما.

ومن ناحية المبدأ، فقد ألغى الطائف طائفية الوظائف، بإستثناء وظائف الفئة الأولى وما يعادل تلك الفئة فيها، على أن تتشكل مناصفة بين المسيحيين والمسلمين من دون تخصيص أية وظيفة لطائفة ما. والأمر سيّان بالنسبة إلى توزيع الرئاسات والذي لم يكرسه الطائف الذي تحدث عن التساوي بين المسلمين والمسيحيين ونسبيا بين الطوائف والمناطق في مجلس النواب، وهو ما كان عرفا في الماضي وتكرس بعد الحرب بفعل موازين القوى التي تمخضت عنها.

وما حصل من توزيع للمناصب بعد الطائف كان ببساطة أعرافا إستمدت قوتها من تكرارها لتصبح واقعا على الأرض بقوة الدستور والقانون. وهو ما يجعل من الصعب مواجهة حجة الذين يرفعون مبدأ المداورة في وظائف الفئة الأولى في الدولة، وهم الذين يدعون أيضا الى تطبيق الطائف عبر إنشاء مجلس للشيوخ يضم العائلات الروحية، أي الطوائف، عملا بالمادة 22 منه وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية، على أن يرتبط بمجلس نواب خارج القيد الطائفي، وتشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية حسب المادة 95.

أما بالنسبة إلى الحكومة، فقد تم التأكيد على مراعاتها التوزيع الطائفي نصا في المرحلة الانتقالية فقط، لكن من دون حجز حقائب لطوائف معينة. أقله حتى الإطلاع على محاضر الطائف التي لا تزال في حوزة رئيس مجلس النواب خلال تشكيل الطائف حسين الحسيني.

يشير سياسي لبناني عتيق كان أحد صائغي إتفاق الطائف حول المباحثات والسجالات في المدينة السعودية التي سمي الاتفاق على إسمها، الى أن الهم الأكبر الذي قض مضاجع السياسيين هناك كان التوصل الى اتفاق الحد الأدنى.. والخلاص من معضلة (قائد الجيش حينها) ميشال عون وتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية ربطا بالرجل..

يرتبط إسم الرئيس ميشال عون بمرحلة بالغة الدقة من التاريخ اللبناني شكلت أحداثها، من دون قصد "العماد" في تلك الفترة من الثمانينيات، إرهاصات الحل – التسوية الذي تمثل بإتفاق الطائف.

تتشابه ظروف ذلك الخريف من العام 1988، دوليا وإقليميا، في بعض عواملها، مع الظروف الحالية، وتفترق في بعضها الآخر، لكنها تتقاطع على أن احتمال الفراغ الدستوري في رئاسة الجمهورية يشكل الجامع المشترك بين ذاك الماضي والمستقبل القريب غامض الملامح.

واللافت في الأمر أن المخرج الدستوري الذي أتاح لعون تسلم رئاسة الحكومة العسكرية قبل دقائق من حلول منتصف ليل 23 أيلول 1988، لم يكن سوى الفتوى التي صاغت المأزق الدستوري حينذاك في نهاية عهد الرئيس أمين الجميل الذي ردد كثيرون وخاصة اخصامه نيته التمديد لنفسه ودفعه الامور الى الاقتراب من الفراغ حتى يتسنى له ذلك التمديد.

لم يكن لبنان في ذلك الحين قد خبر التمديد لرئيس الجمهورية سوى مرة واحدة مع الرئيس التاريخي والأول لعهد الاستقلال بشارة الخوري والذي فشل في إكمال ولايته نتيجة المعارضة الداخلية والشعبية الكبيرة له بعد ثلاث سنوات من ولايته الممدة في العام 1952 .

لكن محاولة الجميل التي اتُهم فيها، سبقت تمديدين قصريين بفعل الأمر الواقع السوري مع الرئيسين الياس الهراوي في العام 1995 وإميل لحود في العام 2004. لكن الجميل اضطُر الى تسليم خصمه قائد الجيش الذي لم يكن يُكن له الود الشخصي أو التقارب السياسي، العام 88 رئاسة الحكومة العسكرية بعد فشل اقناع كل الاسماء المدنية لحكومة مدنية سواء لرفض شخصي من تلك الاسماء او بسبب معارضة الشق المسلم من البلاد التي كانت مقسمة بين مناطق شرقية مسيحية وأخرى غربية مسلمة.

والحال أن هذا الرفض كان يحمل في طياته خشية من عدم التمكن من الانجاز وإيجاد تسوية للحرب الأهلية التي كانت ما زالت مندلعة حينها منذ العام 1975.. فكان الحل على مضض في تسليم الجنرال عون زمام الامور، لكن ليس لأمد طويل بل لتمهيد الامور لانتخاب رئيس للجمهورية بعد أن

تلا ذلك فشل انتخاب رئيس جديد مع اقتراب ولاية الجميل منذ انتخابه العام 1982 خلفا لشقيقه بشير الذي اغتيل قبلها بأيام، من الانتهاء.

ويبدو من قدر لبنان أن يتراجع العامل الدستوري دوما لصالح ذلك السياسي. فقبل عامين تقريبا من كتابة الحرب اللبنانية لآخر فصولها، كان واضحا أن التقاطع الدولي – الإقليمي لم يكن لصالح عون .

وحينها راجت مقولة شهيرة للمبعوث الاميركي ريتشارد مورفي بعد عودته من دمشق على أثر لقائه الرئيس حافظ الأسد: إما (النائب مخايل) الضاهر أو الفوضى. لم يلتقط القادة المسيحيون تلك الرسالة، لا سيما عون في العام الذي تلا وشنّه حرب التحرير على الوجود السوري. وبذلك شكلت الولايات المتحدة الاميركية رأس الحربة في معارضته كما يردد بعض من جايل تلك الحقبة، بما تخطى المعارضة السورية له وما شكل الغطاء والضوء الأخضر لإطاحته في 13 تشرين الأول من العام 1990، وكان ذلك الثمن الذي حصلت عليه دمشق لحلفها مع واشنطن ضمن التحالف الدولي العربي لضرب النظام العراقي في العام 1991 بعد غزوه الكويت في العام 1990.

في كل الأحوال دفع العماد عون الثمن غاليا لفقدانه الشرعية الدولية وحتى العربية وحتى الفاتيكانية، وشرع، بعد منفى لـ 14 عاما وعودته المظفرة في العام 2005 بعد الانسحاب السوري، في محاولة تعديل الطائف قدر الامكان، عرفا إن لم يكن دستوريا. وشكل ذلك سمة عهده الرئاسي منذ العام 2016، وساعده بذلك الكثير من الثغرات التي شابت الاتفاق نفسه الذي وضعه صائغوه على عجل لإنهاء الدم المسال بغزارة بين اللبنانيين.

طبعا العناوين كانت كثيرة لإنهاء محنة اللبنانيين في ذاك العام، 1989، بعد حرب ضروس منذ العام 1975، لكن الضغط النفسي مثل حجر الأساس للتوصل إلى اتفاق كاد في أكثر من مرة يبدو بعيد

المنال، حتى أن البعض فكر في العودة أدراجه إلى لبنان بعد تعقد المفاوضات التي كان مطلوبا أن تحل في ايام كارثة سنوات طويلة، لا بل أزمة النظام اللبناني منذ النشأة.

هذا ما يفسر بأن الطائف لم يقدم حلا جذريا لمعضلة الحكم اللبنانية، بل أن السياسيين اختاروا التسوية من الداخل، أي من داخل النظام نفسه على الطريقة الاصلاحية غير الجذرية.

فقد كان الانهيار هائلا، على حد تعبير صائغي الطائف، تدميرا واقتتالا واقتصادا بالكاد يتنفس وهجرة، لا سيما لدى المسيحيين، ولم يكن هناك الكثير من الخيارات وكان العنف بلغ مستوى لا يقدم حلا عسكريا وسط حرب التحرير والتي ما كان ليوقفها عون سوى عبر توليته رئاسة الجمهورية، على حد تعبير البعض.

كان همّ المجتمعين في الطائف إستعادة سيادة لبنان والخلاص من الوجود السوري العسكري. والأهم التوصل الى صيغة مبتكرة لمشاركة اسلامية فاعلة بعد أن كانت سابقا شكلية.

يقر صائغو الطائف بأنه لم يكن اتفاقا مثاليا وشابته ثغرات ستتعمق بالممارسة كان هؤلاء يراهنون على إصلاحها مع الوقت. كان الطائف حلاً جيدا ومرحليا لوقف الحرب على أن يتطور مع الوقت، ومن شأنه إراحة المسلمين ووضع حد للتقاتل والتوصل إلى حياة ديموقراطية بالحد الأدنى، على أن تتطور في شكل مضطرد مع الوقت.

كان حسن النية لدى صائغي الاتفاق يشكل ضمانتهم المعنوية، فمن يضع أي دستور لا يفكر في كيفية خرقه بل في إدارته نحو الافضل على طريق تطوير النظام.

شكل تحدي إلغاء الطائفية السياسية لبّ الصراع منذ اندلاع الحرب الأهلية ومطلبا مكررا من دون كلل للجانب المسلم من الصراع والذي خاضه تحت عناوين متعددة غير طائفية في الظاهر، فكان الاتفاق في الطائف على تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية على أن يترأسها رئيس الجمهورية وأن تكون مؤلفة من شخصيات سياسية تمثل التوجهات القائمة تقوم بالاقتراح على السلطات الدستورية

كيفية التخفيف من الطائفية من النفوس أولا، مع تشكيل مجلس شيوخ طائفي بدلا من مجلس النواب الذي سيُنتخب على أساس مدني.

طبعا لم يحدث كل ذلك الذي كان من شأنه وضع اللّبنة الأولى لإصلاح النظام وبالتالي البلد المأزوم منذ الولادة، ومع مرور الزمن اقترح البعض إنشاء مجلسا للشيوخ حتى قبل إنشاء الهيئة الوطنية لإراحة الطوائف في شكل عمليّ غير شعاراتي. وبذلك يتم ضمان حقوق الطوائف على طريق إقامة الدولة المدنية المنشودة.

لكن ذلك فشل بدوره في نظام عفن زبائني فاسد برعاية طبقة سياسية تتغذى منه دوما لكي يبقى الطائف من دون تنفيذ عمليّ وبهيمنة من ملوك الطوائف ضربت المؤسسات وطبعا برعايات خارجية باتت معروفة منذ زمن.

والحال أن فئات كبرى عديدة لم ترد لهذا الاتفاق أن يبقى بل تعاملت معه بصفته أمرا واقعا، كان أهمها عون نفسه، حسب أحد شيوخ الاتفاق مشددا على التغيرات التي طرأت على المشهد منذ 33 عاماً.

هو يلفت النظر إلى أنه في الطائف اتفق المؤسسون على وقف العد في سبيل العيش المشترك وحفظ المناصفة ولوقف هجرة المسيحيين وإشراك المسلمين في ظل نظام يحفظ الرئيس المسيحي الوحيد في العالم العربي، رغم أن الجميع في الطائف كان يعلم بأن العد العكسي الديموغرافي المسيحي قد بدأ فعلا وهم لم يعودوا الأكثر عددا كما عند تأسيس لبنان في 1920، لكن الأمر يكتسب معنى إضافيا اليوم وسط الخشية المسيحية مما حصل في الدول العربية من تهجير وقتل.

والواقع أنه قبل الطائف كانت صلاحيات الرئيس شبيهة بنظام رئاسي فهو كان يعين الوزراء ويختار من بينهم رئيسا للحكومة، وإن كان لا يمارس صلاحيات كثيرة وفرها الدستور له، لكنه فقد صلاحيات كثيرة نتيجة تبدل موازين القوى خلال الحرب اللبنانية كما نتيجة تبدل ظروف الخارج، فكان ان تقلص نفوذه في الطائف لصالح مجلس الوزراء مجتمعا. ومع المجلس بات رئيس الحكومة السني صاحب نفوذ ترتبط الحكومة باستمراريته على رأسها فتنتفي باستقالته أو بوفاته، إلا أن رئيس الجمهورية بقي

صاحب فيتو التعطيل كما حصل مرارا في عهد عون، كما يؤكد السياسي المخضرم الذي يقدم أمثلة كثيرة على تراجع صلاحيات الرئيس.

على أن الأمر تعلق أيضا بعاملين نسبيين بالغي الأهمية. أولا الظروف التي أحاطت برئيس جمهورية ما بعد الطائف. ففي عهد الرئيس الياس الهراوي الذي بني نظام الطائف فعليا خلال عهده، كان النفوذ السوري سمة المرحلة وسط تسليم غربي أميركي وخليجي سعودي بذلك مهد بدوره للحريرية خلال جزء من عهديه، الأصلي والممدد له.

الأمر نفسه بالنسبة إلى الرئيس إميل لحود، وكانت المفارقة أن نفوذ لحود تقلص مع الخروج العسكري السوري.

أما عهد ميشال سليمان فكان شبيها من حيث الشكل بعهدي الرئيسين شارح حلو والياس سركيس لا سيما عبر المنحى الذي اتخذه الاخير بإدارة الازمة وليس اجتراح الحلول. وللتذكير فقد جاء سليمان ثمرة الاتفاق في الدوحة، وكان أن انتهى دوره بعد انتهاء ولايته.

ولعل عهد الرئيس ميشال عون اتخذ قوته من مساندة حزب الله له، وحلوله رئيسا بدعم مسيحي شعبي كما سني (رسمي أكثر منه شعبي).

ومنذ النصف الثاني من ولايته تقلص نفوذ الرجل لأسباب باتت معروفة، ولكنه بقي صاحب الفيتو المانع لأية تسوية من دون رضاه، وليس موضوع تشكيل الحكومات سوى مثالا بسيطا واحدا على أهمية توقيع رئيس الجمهورية.

هذا الاستعراض للدلالة على أن المشكلة لم تكن في اتفاق الطائف، بل في الطبقة السياسية التي أشرفت على تنفيذه باستنسابية مدخلة أعرافا غريبة عليه.

ويبدو أن المتغيرات التي فرضت نفسها سياسيا وعسكريا وديموغرافيا ستجعل من مهمة تنفيذ الطائف كما اتفق عليه المؤسسون، مهمة شبه مستحيلة..

في كل الأحوال يرى بعض من كان حاضرا في الطائف قبل نحو 33 عاما، أن هذه العوامل التي استجدت على لبنان اضافة طبعا الى فساد الطبقة السياسية، ستحول دون التطبيق الحقيقي للطائف الذي يقول البعض إن عصره الذهبي لم يتعد السنوات القليلة (حتى العام 1992 على الأكثر!).

لكن في مقابل كل ذلك ثمة أسئلة تطرح في وقت هذا الحديث: إذا لم يكن الطائف اتفاقا ملزما لإصلاح النظام، فأي اتفاق إذا سيتوصل إليه اللبنانيون؟ وهل سيحصل ذلك "على البارد" أم بالحديد والنار وسط متغيرات تحفل بها المنطقة ولبنان من ضمنها؟ وإذا فشل الطائف نهائيا، ألا ينبىء ذلك بتصاعد طروحات التقسيم تحت عناوين متعددة من فيدرالية أو لا مركزية مالية؟ ثم ماذا عما يحكى عن تكريس للمثالثة (لم يحصل أي طرح رسمي حولها)؟ وهل سيحصل اي تغيير دستوري في الوقت الذي يشوب الارباك الطائفيتين "المؤسستين" للبنان الكبير، المارونية والسنية، كما خرج به الفرنسيون قبل نيف و100 عام؟ ثم وهذا الأهم: كيف سيواجه لبنان متغيرات قد تكون مصيرية وسط فراغ دستوري وشلل مؤسساتي وانقسام عميق يخشى معها ان يكون اي حل – تسوية على حساب لبنان الكيان والدولة؟

ويرى السياسي المخضرم أن مصير الطائف غير مُبشر في ظل الموازين الحالية، لكن لا بديل عن الطائف ولا فرص بتعديله لأن ذلك سيكون على حساب المسيحيين كون حقوق السنّة ثابتة وهناك من يحميهم بينما المسيحيون هم الطرف الأضعف.

في هذه الأثناء تأتي معركة الرئاسة التي يبدو من الضروري بمكان أن يتمخض عنها رئيس مؤيد للطائف ولثوابته، وقد يكون صنيعة مرحلته كون لا حل من دون تطبيق هذا الاتفاق.

لكن الأهم هنا أن لا يكون هذا الرئيس صنيعة طبقة الطائف أو منظومته السياسية والاقتصادية والمالية وأن يكون صادقاً في محاربة الفساد وفي الإصلاح.. بتعبير آخر أن يكون مختلفاً عن الطبقة السياسية التقليدية وان لا يكون ضمن أحد محاورها وحافظاً في الوقت نفسه لشرعية مارونية ما، وأن يكون قادرا على مخاطبة الخارج وقادرا على محاكاة المرحلة المقبلة بكل ما تحمل من تبدلات لبنانية وخارجية.

هذا البروفايل للرئيس لا يبدو أنه سيكون على موعد مع بعبدا قبل نهاية ولاية الرئيس ميشال عون، وربما سيأتي الإسم مرادفا لطبيعة التسوية التي ستأتي ليصبح ثانويا وفقط نتيجة لصالح التسوية – الحل في السنوات المقبلة.

وفي الموازاة، قد يؤدي البحث عن تغيير دراماتيكي للنظام في هذه اللحظة السياسية وفي ظل الأزمة المعيشية الكارثية التي يعيشها اللبنانيون، الى ما هو أسوأ والى غالب ومغلوب ما قد يؤدي بدوره الى توترات أهلية وربما حروب جديدة.

وهذا ما يحذر كثيرون منه عبر فرض صياغة نظام جديد على جثة الطائف، لذا من المفيد التدرج خطوة خطوة في الحل في إطار النظام الديموقراطي البرلماني، ومن ثم تقييم التجربة مع المحافظة على الإستقرار السياسي وهو مفتاح الإستقرار الإقتصادي والنقدي والإجتماعي. وسيكون من شأن ذلك تسهيل المرور نحو الدولة المدنية المنشودة التي تحكمها قوانين مدنية تُساوي بين المواطنين ويتقدم فيها الولاء الوطني على حساب الإنتماءات الأخرى لتشكل الوطن – الدولة الحقيقي الضامن للجميع.